

الفوضى المتفاقمة في سيناء

دانيال بايمان و خالد الجندي

Daniel Byman & Khaled Elgindy

المصدر

مجلة ناشونال إنترست The National Interest

أيلول/ سبتمبر 2013

سلسلة ترجمات الزيتونة (75)



ترجمات الزيتون

هي سلسلة من الترجمات التي تصدر دورياً عن مركز الزيتون للدراسات والاستشارات. تهدف هذه الترجمات إلى تسليط الضوء على أبرز المقالات والدراسات الصادرة عن مراكز الدراسات الإسرائيلية والغربية، التي لها تأثير مباشر على عملية صناعة القرار في "إسرائيل" وفي الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. ويحرص مركز الزيتون على اختيار الدراسات والمقالات المهمة التي تمس بشكل مباشر قضايا العالمين العربي والإسلامي بشكل عام، والشأن الفلسطيني بشكل خاص؛ وازعاً بين يدي الباحثين والمهتمين مادة تثري البحث العلمي وتقدم صورة واضحة عن اتجاهات التفكير في مراكز صناعة القرار. وتمتاز ترجمات الزيتون بجودتها وتوخيتها الدقة والمهنية العالية في الترجمة.

الفوضى المتفاقمة في سيناء

العنوان الأصلي: The Deepening Chaos in Sinai

الكاتب: دانيال بايمان وخالد الجندي

المصدر: مجلة ناشونال إنترست *The National Interest*

التاريخ: عدد أيلول/سبتمبر – أكتوبر/تشرين أول 2013

مقدمة المترجم

تأتى هذه الترجمة فى وقت تُعدّ حالة عدم الاستقرار المتزايدة فى شبه جزيرة سىناء فى مصر واحدة من أبرز بؤر الأزمات فى العالم العربى. فهى أزمة لها انعكاساتها على "إسرائيل"، ومصر، وقطاع غزة، والسلطة الفلسطينية فى رام الله...؛ كما أنه لها أثرها على مسارات التسوية السلمية والمصالحة الوطنية الفلسطينية، وعلى مستقبل الانقلاب العسكرى فى مصر... . أما الولايات المتحدة فهى لاعب رئيسى فى الضغط على الأطراف المختلفة لنزع فتيل الصدمات، أو الزيادة من حدتها، بالإضافة إلى قدرتها على توجيه مسار الأحداث بما يصب فى مصلحتها ومصلحة حليفها "إسرائيل".

هذه الدراسة هى من إعداد البروفسور دانيال بايمان الأستاذ فى جامعة جورج تاون ومدير الأبحاث فى مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط التابع لمعهد بروكنجس؛ وخالد الجندي الباحث فى مركز سابان أيضاً والذي عمل سابقاً مستشاراً للقيادة الفلسطينية فى رام الله. وقد نُشرت فى مجلة **الناشونال إنترست** *The National Interest* المتخصصة فى الدراسات والتحليلات التى تتعلق بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

تحاول هذه الدراسة تصوير معظم من هم فى سىناء من "المتطرفين" أو "المجرمين" أو "الإرهابيين"، وأن من مهامهم الرئيسية "مهاجمة إسرائيل" وزعزعة استقرارها، وتغفل الدراسة أن الكثير من هؤلاء قد يكونون ممن لديهم روح وطنية عربية أو إسلامية، وأنهم يرون أن "إسرائيل" هى كيان غاصب محتل وعدو لمصر وشعبها.

كما تحاول هذه الدراسة أن تربط ما بين الانقلاب على الرئيس مرسي وما بين تصاعد العنف فى سىناء، وتعترف بأن المجتمعات فى سىناء "منعزلة وغالباً

مهمشة“. غير أننا نلاحظ أن معظم التوصيات تقع في النواحي السياسية العسكرية دون إيلاء أي أهمية للجانب الاقتصادي أو لانتهاكات حقوق الإنسان.

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في كونها تعكس وجهة نظر غربية متخصصة تجاه شبه جزيرة سيناء، وتحاول أن تقدم لصانع القرار في الولايات المتحدة العديد من الحلول التي قد تنزع من فتيل الأزمة في سيناء، كما أنها تشرح للقارئ منافع ومخاطر تلك الحلول مع احتمالات ردود الفعل اتجاهها.

الفضى المتفاقة فى سىنا

تشكل حالة عدم الاستقرار المتزايدة فى شبه جزيرة سىنا فى مصر واحدة من أخطر الأزمات المتوقعة فى منطقة الشرق الأوسط. حتى قبل الثورة المصرية سنة 2011، فإن الفراغ الأمنى فى سىنا سمح للمجرمين و"الإرهابيين"، بمن فىهم المجموعات القرىبة من فكر تنظيم القاعدة، بتوسيع نطاق عملياتهم. فى حالة الفوضى التى أعقت الثورة، بدأت هذه المشاكل بالتفاقم، فىما أصبحت مجموعات فلسطينية مختلفة تقوم باستخدام سىنا منطلقاً لشن هجمات ضد "إسرائيل". كما أن التهريب الواسع النطاق للأسلحة والسلع المدنية إلى وعبر سىنا يتجه بجزء كبير منه إلى غزة، مما أدى إلى نشوء وتطور اقتصاد غير مشروع فى كل من غزة وسىنا، وساعد حماس على تعزيز قدراتها العسكرية وإحكام قبضتها السياسية على غزة.

كما من الممكن أن يؤدى العنف المتزايد وعدم الاستقرار فى سىنا إلى تعقيد عملية التحول السياسى المضطربة أصلاً فى مصر، وإلى زيادة احتمال تجدد الصراع على نطاق واسع بين "إسرائيل" وحماس. والعكس صحيح أيضاً، بدليل الزيادة الكبيرة فى أعمال العنف فى سىنا فى أعقاب الإطاحة بالرئيس الإسلامى محمد مرسى فى مصر فى شهر تموز/ يوليو الماضى. بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار فى مصر، فإن الاحتمالات لاشتباك عسكري بين مصر و"إسرائيل" أيضاً يمكن أن تزداد. فى هذه الحالة، قد تجد الولايات المتحدة نفسها فى مكان حرج بين أقرب حلفائها فى المنطقة، أى "إسرائيل"، وشريك عربى حيوى وفائق الأهمية على مستوى الاستقرار الإقليمى.

فى الظاهر، قد تبدو أزمة سىنا وغزة أزمة أمن حدودى، حيث يعبر المقاتلون والأسلحة من وإلى قطاع غزة عبر سىنا، وحيث يتم استخدامهم لمهاجمة

”إسرائيل“ وزعزعة الاستقرار في مصر. وفي الوقت نفسه، فإن الاقتصاد غير المشروع، الذي نما على جانبي الحدود بين غزة و سيناء، هو إلى حد كبير نتاج تزايد عمليات التهريب التي ازدهرت بعد إقفال الحدود مع غزة. ولكن هذه الصورة الظاهرية تخفي وراءها قضايا سياسية أكثر عمقا وتعقيدا بكثير. فبالنسبة لمصر، يقع موضوع الحفاظ على الأمن والنظام في سيناء في صلب السياسة الداخلية المضطربة في البلاد، في حين أن الحكومات المدنية المتعاقبة، بما فيها الحكومة السابقة بقيادة الإخوان والجيش والمخابرات، كانوا دائماً يحاولون تجنب تحمل المسؤولية حتى وإن سعوا إلى تأكيد قوتهم ضد بعضهم بعضاً. أما بالنسبة لحماس، فإن الاقتصاد المعتمد على التهريب أمر حيوي لقوتها العسكرية ولقدرتها على تدعيم اقتصاد غزة الضعيف. وفي الوقت نفسه، بالنسبة للسلطة الفلسطينية التي تقودها حركة فتح والتي أخرجتها حماس من غزة سنة 2007، فإن مشكلة سيناء تكشف ضعف السلطة المتنامي.

المفارقة هي أن كل الجهات الفاعلة، أي مصر و”إسرائيل“ وحماس والسلطة الفلسطينية، تحبذ أن يتغير الوضع الراهن. ”إسرائيل“، بطبيعة الحال، تفضل أن يسود الهدوء على حدودها وأن يكون لديها جيران يمكنهم التعامل بفعالية وحزم مع العنف والتهريب، حتى لو لم يكونوا وديون مع ”إسرائيل“، على الأقل علنا. من جهتهم، يخاف المسؤولون المصريون أن تكون حالة عدم الاستقرار في سيناء بمثابة الصاعق الذي يؤدي إلى تجدد الحرب، أو أن تصبح سيناء أرضاً خصبة للتطرف في مصر، بشكل يؤدي إلى تقويض مصداقية الأجهزة الأمنية وأيّ حكومة، سواء أكانت عسكرية أم مدنية. كما أنهم يخشون أيضاً، بشكل مبرر بعض الشيء، بأن تسعى ”إسرائيل“ إلى إلقاء مشكلة غزة في حضان مصر. وتسعى القاهرة أيضاً لتأكيد سيادتها في سيناء، فالمصريون يرون القيود التي تفرضها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (1979) على أنها إهانة للكرامة الوطنية. وبدوره، فإن الرئيس الفلسطيني محمود عباس

وشخصيات أخرى في السلطة الفلسطينية، لا بدّ وأنهم يرحبون بأي فرصة للعودة إلى غزة، وكذلك بالحصول على شرعية مضافة، التي قد تأتي بمجرد كونهم جزءاً من أيّ ترتيبات جديدة.

حتى حماس -أو ربما خصوصاً حماس- لديها العديد من المخاوف بشأن سيناء. فالعديد من "المتطرفين" هناك لهم صلات داخل قطاع غزة، حيث يعارضون حماس بقدر ما يعارضون "إسرائيل"، ويرون هذه الحركة الفلسطينية أنها غير ملتزمة بشكل كافي بالسعي لإقامة دولة إسلامية في غزة وبأنها ليّنة مع "إسرائيل". وعلاوة على ذلك، وفي حين أن حظوظ حماس كانت قد تحسنت في أعقاب الانتفاضات العربية، فإن إسقاط مرسي والإخوان في مصر شكّل ضربة هي الأقوى من نوعها لحكام غزة الإسلاميين. يذكر بأنه حتى في ظلّ حكم الإخوان في مصر الذي لم يدم طويلاً، لم يتم فتح الحدود مع غزة بشكل كامل. وعلاوة على ذلك، ومنذ الإطاحة بمرسي، فرضت السلطات المصرية قيوداً أكثر تشدداً على الحدود مع غزة، وكثفت جهودها لتدمير أنفاق التهريب على الحدود، مما أدى إلى تجديد وتكثيف العزلة الواقعة فيها غزة ومعها حماس.

يمكن للولايات المتحدة أن تساعد على صياغة ديناميكية إقليمية جديدة وذلك من خلال العمل مع "إسرائيل"، ومصر، والسلطة الفلسطينية، والحكومات الصديقة في المنطقة. فيصبح لزاماً في هذه الحالة على جميع الجهات المعنية تقديم تنازلات، بما فيها تلك التي قد تتطلب بعضاً من المخاطرة. ومن شأن ذلك أن يقلل من فرصة حدوث مواجهة بشأن سيناء، والمساعدة على حماية "إسرائيل" من الهجمات، وتعزيز فرص نجاح محادثات السلام، وتحسين الاستقرار في المنطقة. وسيكون الهدف هو ضمان ليس فقط أن يحصل كلّ طرف على شيء في المقابل، ولكن أيضاً ضمان أن كلّ جهة لديها مصلحة في الاستمرار في التعاون بالحد الأدنى.

لقد تمتعت كلٌّ من مصر و"إسرائيل" بحدود هادئةٍ إلى حدٍّ كبير منذ فترة طويلة. ولكن حتى قبل سقوط حسني مبارك في شباط/ فبراير 2011، كانت سيناء قد أصبحت معقلاً لمجموعات عديدة من تلك التي لديها الرغبة في مهاجمة "إسرائيل". في 2008/2/4، دخل "انتحاري" "إسرائيلي" قادماً من سيناء وقام بتنفيذ هجوم في ديمونة، وهي مدينة قريبة من الحدود وتقع فيها المنشآت الأساسية للبرنامج النووي الإسرائيلي. في وقت لاحق، وفي حادثين منفصلين وقعا في سنة 2010، أطلقت صواريخ من سيناء على منتجع إيلات الإسرائيلي.

أصبح الوضع أكثر دقة بعد سقوط مبارك. في آب/ أغسطس 2011، وقعت حادثة هي الأسوأ في سنوات عبر الحدود، عندما قام متسللون من سيناء بتنفيذ هجمات قرب إيلات، مما أسفر عن مقتل ثمانية إسرائيليين. وكانت هجمات إيلات خطيرة ليس فقط بسبب الأرواح التي فقدت، ولكن أيضاً بسبب خطر التصعيد. وفعلاً، قامت القوات الإسرائيلية بتعقب المهاجمين إلى سيناء حيث اشتبك الإسرائيليون مع القوات المصرية بطريق الخطأ هناك، مما أسفر عن مقتل خمسة جنود مصريين؛ أَلقت "إسرائيل" باللائمة في البداية على لجان المقاومة الشعبية في غزة وقصفت عدة مواقع في قطاع غزة، مما أسفر عن مقتل خمسة عشر فلسطينياً، بينهم قائد لجان المقاومة الشعبية. ثم أتى الرد من حماس بشكل هجمات صاروخية، قتل فيها إسرائيلي واحد. وبعد بضعة أسابيع، قام محتجون مصريون غاضبون من مقتل الجنود المصريين باقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة، مما دفع "إسرائيل" إلى إجلاء السفير وموظفيه وأثار أزمة دبلوماسية بين مصر و"إسرائيل".

تمكن العقلاء في كلٍّ من مصر و"إسرائيل"، وبتوسط من الولايات المتحدة، من السيطرة على الوضع، كما قامت حماس أيضاً بالتراجع. ولكن إذا حصل اشتباك آخر في وقت متوتر في السياسة المصرية -والسياسة المصرية

متوترة جداً الآن- فإنه قد يكون من الصعب بالنسبة للنظام في القاهرة تجنب المواجهة. وقد تسوء العلاقات الإسرائيلية-المصرية، وبذلك يتعرّض التعاون بين الطرفين للخطر.

خلال سنة 2012، ازداد عدد الهجمات على "إسرائيل" انطلاقاً من سيناء بشكل كبير. وفقاً لتقرير صادر عن جهاز المخابرات الإسرائيلي، وقع 11 هجوماً انطلاقاً من سيناء في ذلك العام، بما في ذلك الهجمات الصاروخية وخمس محاولات تسلل. كما قام المسلحون باستهداف خط الأنابيب من مصر إلى "إسرائيل" بشكل روتيني، وتبادلوا إطلاق النار مع القوات الإسرائيلية، وزرعوا متفجرات على طول الحدود. يذكر بأنه تم إحباط العديد من الهجمات الأخرى.

على الرغم من أن "إسرائيل" كثيراً ما تتهم حماس أو جماعات فلسطينية في غزة بالوقوف وراء أعمال العنف، فإن المهاجمون هم عادة الجهاديون الذين يتخذون من سيناء مقرّاً لهم، وهم أقرب أيديولوجياً إلى القاعدة من حماس. كما خلص تقرير من مركز المعلومات الإسرائيلي حول الاستخبارات والإرهاب Intelligence and Terrorism Information Center إلى أن شبه جزيرة سيناء قد تحولت إلى موقع مثالي "للمنظمات الإرهابية التابعة للجهاد العالمي".

من جهته، حذر خليل العناني، الخبير في شؤون الشرق الأوسط في جامعة دورهام Durham University في إنجلترا، من أن سيناء هي أرض خصبة ومثالية لتنظيم القاعدة ويمكن أن تصبح جبهة جديدة لتنظيم القاعدة في العالم العربي.

وعلى الرغم من أن التهديد هو في الغالب محلي، فإن خليط المسلحين أيضاً يتضمن حفنة من المقاتلين الأجانب. وتؤكد "إسرائيل" أن الجماعات المدعومة من إيران مثل حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين تنشط بدورها في سيناء.

التهديد يأتي في المقام الأول من عناصر داخل مجتمعات منعزلة وغالباً مهمشة في سيناء أو غزة أو كليهما، نظراً إلى العديد من الروابط القبلية والتجارية وغيرها التي تجمعهم وبخاصة المجتمعات البدوية في سيناء، وغزة، وحتى "إسرائيل". داخل هذه المجتمعات المهمشة والمترابطة، ظهرت مختلف الجماعات السلفية الجهادية. هذه المجموعات قد لا تتعاون دائماً مع بعضها البعض، لكنها غالباً ما لديها قيادات وكوادر وتدريب وإمدادات مشتركة. "هذه المجموعات خطيرة للغاية". إذ إن بعضها يرغب في الانتساب رسمياً إلى تنظيم القاعدة، بينما البعض الآخر لا يرغب بذلك. على الرغم من ذلك، فإن القاعدة حتى الآن مترددة في احتضان هذه المجموعات، ربما بسبب الشكوك حول تطور عملها، والمستوى العام للدعم الذي تتمتع به هذه المجموعات، وإن أشاد زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري في سنة 2011 "بالأبطال" في سيناء الذين هاجموا خط أنابيب الغاز إلى "إسرائيل".

إن الجهاديين، الذين يرون مهمتهم الرئيسية هي مهاجمة "إسرائيل"، يسعون إلى استغلال موقع سيناء الاستراتيجي وحالة عدم الاستقرار هناك لتأجيج التوتر في المنطقة؛ من خلال مهاجمة "إسرائيل"، فإنهم يأملون في استفزاز "إسرائيل" للقيام بهجمات على مصر، وبالتالي تأجيج الرأي العام المصري وإجبار السلطات المصرية على القيام برد عسكري. هدفهم هو بدء سلسلة من الفعل وردّ الفعل، لإثارة التوتر والصراع وصولاً إلى الحرب. عبر القيام بذلك، فإنهم يأملون بتدمير السلام الذي عمره ثلاثون عاماً بين مصر و"إسرائيل".

إن الإطاحة بأول رئيس إسلامي في مصر في تموز/يوليو بعث بحياة جديدة في صفوف العناصر الجهادية في سيناء وأماكن أخرى في مصر. وشهدت الأسابيع التي تلت الإطاحة بمرسي ارتفاعاً كبيراً في الهجمات على أهداف مدنية وعسكرية في سيناء، وأصبحت الدعوات إلى الجهاد و"الراية السوداء

لتنظيم القاعدة“ تسمع وترى خلال المسيرات المؤيدة لمرسى فى جمىع أنحاء مصر. بعد مقتل خمسين متظاهراً من الإخوان على يد الجيش المصرى فى 8 تموز/ يوليو، أعلن أحد المتحدثين فى القاهرة بأنه ”قد انتهى عصر السلام. إذا هاجمنا الجيش فسندرد. نقول للجيش المصرى أنه قد يأتى يوم نقول له فىه بأن يغادر سىنا“. وفى حىن أنه قد لا يوجد دليل واضح على أى علاقات فعلية مع الإخوان، فإن الهجمات شبه اليومية فى سىنا تبدو بشكل متزايد بأنها تمرد عسكري ذو مستوى منخفض.

أبعد من خطر الهجمات المباشرة، شكلت سىنا لسنوات مصدر قلق لـ”إسرائيل“ كمنبع ومعبّر للأسلحة والمتفجرات والمقاتلين من والى غزة. فى هذا المجال، كشف تقرير وزارة الخارجية الأمريكية US State Department لسنة 2012 أن منطقة شمال سىنا أصبحت قاعدة لتهديب الأسلحة والمتفجرات إلى غزة، فضلاً عن نقطة عبور للمتطرفين الفلسطينيين. كما تؤكد المخابرات الإسرائيلية أن الأسلحة التى نهبّت من ترسانات معمر القذافى فى ليبيا ومن السودان، بما فى ذلك أسلحة مضادة للدبابات وصواريخ مضادة للطائرات وصواريخ بعيدة المدى، تمر عبر سىنا فى طريقها إلى غزة.

يمكن لهذه الأسلحة أن تغير جذرياً من طبيعة الخطر القائم على ”إسرائيل“ من قبل الجماعات المسلحة فى غزة. فى حىن أن حماس شكلت لفترة طويلة وما تزال عدواً لـ”إسرائيل“، فإن تسليحها كان ضعيفاً تاريخياً، وكانت معظم صواريخها غير دقيقة وذات مدى قصير. ولكن قدرة حماس على إرسال مقاتلين من غزة للخضوع لتدريبات إضافية فى لبنان وإيران ومن ثم إعادتهم إلى القطاع جعلت الحركة الفلسطينية أكثر فاعلية عسكرياً. وبالإضافة إلى ذلك، فلقد عبر متشددون من سىنا إلى غزة لمحاربة ”إسرائيل“. إن نطاق العمل للعديد من أخطر شبكات الجهاديين و”المجرمين“ يغطي كلاً من غزة وسىنا. خلال عملية عمود السحاب الإسرائيلية Operation Pillar of Defense

في غزة، والتي استمرّت لثمانية أيام في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، قامت المنظمات الإسلامية في مصر بإرسال المال والسلاح والمقاتلين لقتال "عدو الله". ولذا، وبما أن "إسرائيل" تشتبك بشكل متكرر مع حماس، فإن أيّ شيء من شأنه أن يزيد القوة العسكرية لحماس ينظر إليه كتهديد فائق الخطورة.

لقد حاولت "إسرائيل" مواجهة التهديد من سيناء بالنهج نفسه الذي اتبعته سابقاً في التعامل مع التهديدات عبر الحدود: أي من خلال استخدام مزيج من الدبلوماسية والتهديدات والعقوبات، وتكثيف عمليات الاستخبارات وتعزيز الدفاعات. وفي حين أن النهج المفضل لدى "إسرائيل" يظل هو دفع مصر إلى التعامل مع مشكلة سيناء، لم تثبت هذه المقاربة فعاليتها إلا بشكل متقطع في أحسن الأحوال. يقول أموس جلعاد Amos Gilad، وهو مسؤول كبير في وزارة الدفاع الإسرائيلية، بأنه هناك حوار دائم ومعمق مع المصريين. ولكن "إسرائيل" تخشى من القيام بجهود وضغوطات مكثفة وعلنية مع المصريين خشية أن يؤدي ذلك إلى وضع الحكومة المصرية في مأزق، ونظراً لمشاعر العدا لـ "إسرائيل" في مصر والضبابية السياسية هناك، مما قد يؤدي بأي نظام مصري أن يتحول ضدّ "إسرائيل" لكسب ودّ الشعب المصري.

ولأنه لا مصر ولا حماس يمكنها السيطرة على سيناء، عادت "إسرائيل" مرة أخرى للاعتماد على تحسين طرق جمع المعلومات الاستخباراتية وتعزيز دفاعاتها. في ظلّ نظام الرئيس السابق حسني مبارك، كانت شبكات المخابرات الإسرائيلية في سيناء ضعيفة، بل تعتمد على النظام المصري في فرض الأمن في سيناء، وبالتالي لم تكن بحاجة لإنشاء قدرة استخباراتية قوية خاصة بها هناك. وعلى الرغم من أن الشبكات الاستخباراتية الإسرائيلية في سيناء قد تحسنت، يظل من الصعب الحصول على معلومات استخباراتية شاملة عن جميع الجماعات الصغيرة في سيناء، وبالتالي توقع كلّ الهجمات التي قد تقدم عليها. منذ سنة 2010، بنت "إسرائيل" سياجاً بطول مئة ميل على طول

الحدود المصرىة الإسرائىلىة، من غزة إلى شمال مدىنة إىلات. ىبلغ علو السىاج 16 قدماً، وىستخدَم كامىرات مرابفة، وأجهزة رادار، وىرهارا من الوساىل لرفد تسلل المهربىن والمسلحىن من سىناء. كما ىستخدَم السىاج كوسىلة لمنع المهاجرىن غير الشرعىىن القادمىن من السودان وإرىترىا من دخول "إسرائىل".

على الرغم من أن السىاج قد ساعد فى إىفاف بعض عملىات التسلل، فإن التهدىدات التى تواجهها "إسرائىل" لا تنحصر فقط فى الهجمات عبر الحدود. لقد صرح رئىس الوزراء بنىامىن نتنىاهو Benjamin Netanyahu قائلاً بأنهم ىقومون ببناء سىاج أمنى معترف، لكنه لا ىمكنه إىفاف الصوارىخ. بالنسبة للصوارىخ، أضاف نتنىاهو، أنهم سىضربون أولئك الذىن ىأتون لإىفاع الأذى بهم، وسوف ىقومون أىضاً بضرب أولئك الذىن ىرسلونهم. قد ىبدو مثل هذا الكلام حازماً، ولكن فى واقع الأمر فإنه من الصعب وضعه موضع التنفيذ. فضرب المجموعات فى سىناء مباشرة سىنتهك السىادة المصرىة وىؤدى إلى تأجىج النزعة القومىة المصرىة، وهو تماماً ما ىسعى إىله الجهادىون. فى موازاة ذلك، فإن ضرب حماس فى غزة لن ىؤثر كثرىاً فى خفض مستوى العنف من قبل الجهادىىن فى سىناء، بما أن الكثرى منهم على طرفى النقىض من حماس أىضاً. فالجهادىون ىرفضون التنازلات التى قدمتها حماس من أجل البقاء فى الحكم، بما ىتعلق باتفاقات وقف إطلاق النار مع "إسرائىل" وفشلها فى "أسلمة" غزة بالكامل.

مع ذلك، وإلى حدّ ما، لقد أثبتت التهدىدات والعقوبات نجاعتها فى غزة. تقوم "إسرائىل" بتوجىه الضربات بانتظام ضدّ مجموعة من المواقف فى غزة للضغط على نظام حماس، خاصة فى أعقاب هجمات صاروخىة أو إرهابىة. فى بعض الأحقىان، كما كانت الحال فى عملىة الرصاص المصبوب 2008-2009 وعملىة عامود السحاب، ىأتى العقاب العسكرى بشكل شدد القسوة، مؤدياً إلى دمار

واسع النطاق في قطاع غزة. في المقابل، وبشكل أكثر هدوءاً، ولكن بشكل يعني سكان غزة العاديين مباشرة، تفرض "إسرائيل" أيضاً مجموعة من القيود الخانقة على التجارة والسفر من وإلى غزة، وكذلك على إمدادات الطاقة التي تدخل إلى القطاع. منذ أيلول/سبتمبر 2007، كانت سياسة "إسرائيل" المعلنة هي السماح بدخول ما يكفي لمنع حدوث أزمة إنسانية هناك، ولكن بما يجعل الحياة اليومية في غزة صعبة، والنمو الاقتصادي الطبيعي مستحيلًا.

وفقاً لبيان صادر عن مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر بعيد سيطرة حماس على قطاع غزة:

سيتم وضع عقوبات إضافية على نظام حماس من أجل تقييد مرور مختلف السلع إلى قطاع غزة وتقليص إمدادات الوقود والكهرباء. كما سيتم وضع قيود على حركة الناس من وإلى قطاع غزة. سيتم فرض العقوبات بعد دراسة قانونية، مع مراعاة الجوانب الإنسانية في قطاع غزة مما يساعد في تجنب وقوع أزمة إنسانية.

بالإضافة إلى فرض قيود على واردات غزة، يفرض الحصار الإسرائيلي أيضاً حظراً فعلياً على الصادرات من القطاع؛ خلال سنة 2012، سمح فقط لما مجموعه 210 شاحنة محملة بالبضائع بالخروج من غزة، مقارنة مع أكثر من 5,290 شاحنة في سنة 2006، و15,255 في سنة 2000.

لقد حدثت الإجراءات الإسرائيلية من الهجمات المنطلقة من غزة مجبرة حماس على كبح جماح أجنحتها، وإلى حد ما، المجموعات الأخرى في غزة. ولكنه من غير المرجح أن تكون هذه الإجراءات فعالة في سيناء، إذ إنه في حين تقوم حماس باستغلال سيناء، فإنها لا تسيطر عليها. وعلى الرغم من أن حماس شنت حملة على هذه الجماعات في قطاع غزة، في بعض الأحيان بقسوة ودموية، فإنها لا تستطيع أن تفعل ذلك في سيناء.

أبعد من خطر الاشتباك بين مصر و"إسرائيل"، فإن المصريين أنفسهم يدفعون ثمناً باهظاً للإرهاب المنطلق من سيناء. سنوات من الإهمال من قبل الحكومات المصرية المتعاقبة، ناهيك عن التضاريس الجبلية القاسية، جعلت من سيناء الضاربة في الفقر أرضية مثالية للعناصر المتطرفة. وكانت سلسلة من الهجمات الإرهابية المدوية على منتجات سياحية في سيناء بين سنتي 2004 و2006 قد أسفرت عن مقتل نحو 150 من المصريين والأجانب وأوقعت المئات من الجرحى. كما شكلت هذه الهجمات ضربة قوية لاقتصاد مصر الذي يعتمد على السياحة بشكل كبير.

إن الانهيار في القانون والنظام العام الذي ضرب مصر منذ سقوط مبارك قد فاقم الفراغ الأمني المتزايد في سيناء. منذ شباط/ فبراير 2011، تمّ الهجوم على نقطة التفتيش الأمنية في العريش، بالقرب من الحدود مع قطاع غزة في شمال سيناء، ما لا يقل عن 39 مرة، في حين تمّ الهجوم على خطّ أنابيب الغاز الطبيعي إلى "إسرائيل" والأردن ما لا يقل عن 15 مرّة. وأصبحت الهجمات على قوات الأمن المصرية والقوات متعددة الجنسيات المتمركزة في سيناء روتينية. ولكن الهجوم الأعنف وقع في آب /أغسطس 2012، عندما هاجم مسلحون موقع عسكري مصري بالقرب من النقطة الثلاثية، حيث تلتقي الحدود بين مصر وغزة و"إسرائيل"، وقتلوا 16 جندياً واستولوا على اثنتين من العربات المدرعة. في أيار/ مايو 2013، اختطف مسلحون سبعة عناصر من الشرطة المصرية في شمال سيناء. وعلى الرغم من أنه تمّ الإفراج عن الضباط المختطفين منذ ذلك الحين، أظهر الحادث أن مساحات واسعة من أراضي سيناء ما تزال خارجة عن سيطرة السلطات المصرية.

توجد مصلحتان أساسيتان توجّهان السياسة الرسمية المصرية في سيناء: الحفاظ على الاستقرار والحفاظ على السيادة المصرية. شنت السلطات المصرية حملات دورية على "المتشددين الجهاديين" وشبكات التهريب التي

تنشط في سيناء وغزة، ولكن الجانب المصري قلق أيضاً من احتمال لجوء الإسرائيليين إلى إجراءات أحادية الجانب في سيناء. كما يخشى المصريون ومنذ فترة طويلة بأن تسعى "إسرائيل" إلى دفع قطاع غزة بشكل دائم، ديموغرافياً وسياسياً، إلى حضان مصر. بالنتيجة، تغذي هذه الخشية الأهداف الأخرى للحكومة المصرية، بما فيها تعزيز جهود المصالحة بين حماس وفتح واستعادة هيبته ودور مصر القيادي في المنطقة.

وقد تجلى عزم مصر على السيطرة على الوضع على جبهة سيناء - قطاع غزة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، عندما قامت السلطات المصرية برعاية اتفاق وقف إطلاق النار، الذي أنهى ثمانية أيام من القتال بين حماس و"إسرائيل"، فضلاً عن عمليات مكثفة ضد "العناصر الجهادية" في سيناء، وضد الأنفاق مع غزة.

لكن استتباب هدوء طويل الأجل في غزة يتطلب أكثر من مجرد ترتيب بين حماس و"إسرائيل" وعمليات أمنية مصرية على طول الحدود. إنه يتطلب أيضاً ترتيبات سياسية بين مصر و"إسرائيل"، وبين حماس وفتح. طالما تواصل حماس التصرف كجهة مستقلة، خارج سلطة السلطة الفلسطينية، لا يمكن التنبؤ بما ستفعله، وبالتالي ستبقى تهديداً محتملاً، ولكن كذلك عرضة لتهديدات من قبل جماعات أكثر تطرفاً. ونتيجة لذلك، فإن المصالحة الداخلية الفلسطينية، في حين أنها ما تزال غير محبّدة من قبل "إسرائيل" والولايات المتحدة، هي في نواح كثيرة مسألة تتعلق بالأمن القومي المصري.

ولكن الخصومات السياسية وحالة عدم اليقين تعقد الجهود المصرية. وفي حين أن المسائل الأمنية في سيناء كانت منذ فترة طويلة من اختصاص المؤسسة العسكرية وأجهزة الاستخبارات، وإلى حدّ أقل، وزارة الداخلية، فإن الحكومة المدنية بقيادة الإخوان والرئيس مرسي لعبت دوراً محدوداً على الأقل، وذلك

بدليل اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي في غزة. في الواقع، في الفترة التي سبقت الإطاحة به، كانت التقارير تشير إلى أن الرئيس مرسي كثيراً ما اشتبك مع قادته العسكريين حول سيناء وغزة، مفضلاً الحوار على المواجهة؛ فأمر مرسي مراراً الجيش بوقف العمليات المخطط لها ضدّ المسلحين "الجهاديين" الذي كان يُعتقد أنهم متورطون في اختطاف عناصر من الشرطة المصرية في أيار/ مايو الماضي. وكان يرتاب الجيش أيضاً من علاقة مرسي مع حماس، فقاوم محاولاته لتحسين العلاقات معها. ثم رداً على الزيادة في الهجمات العنيفة عقب الإطاحة بمرسي، كثف الجيش عملياته العسكرية في شمال سيناء، بعد الحصول على موافقة "إسرائيل" لزيادة عديده في المنطقة.

في عهد مبارك، تعاملت أجهزة الأمن الداخلي الغارقة بالفساد باحتقار ووحشية مع سكان سيناء مقارنة ببقية السكان. ونتيجة لذلك بعد سقوط مبارك، أصبحت قوات الشرطة التي لم يتم إصلاحها، هدفاً لهجمات متكررة من قبل المسلحين المتمركزين في سيناء، كما أصبحت الشرطة أقل حرصاً على حفظ الأمن بسيناء مقارنة بالمراكز السكانية الكبرى إلى الغرب.

من جهته، وعلى الرغم من أنه حريص على العلاقات الأمنية مع "إسرائيل"، ومن أنه يعلق أهمية قصوى على الاستقرار الداخلي، أثبت الجيش بأنه ليس لديه الرغبة والقدرة على حفظ الأمن في سيناء أو أي جزء آخر من مصر. في أعقاب الإطاحة بمرسي، أصبحت الهجمات القاتلة ضدّ الشرطة وغيرهم من أفراد الأمن حدثاً شبه يومي، في حين استعادت قوات الشرطة، التي كانت قد تمّ كفّ أيديها من قبل، وحشيتها التي سادت قبل ثورة يناير. إن الموجة الحالية من العنف قد عززت نهج السلطات المصرية التقليدي الذي يركز على الأمن في التعامل مع سيناء، بينما يهمل المشاكل الاقتصادية والتنمية العميقة التي تعاني منها المنطقة المضطربة. لقد عرضت الولايات المتحدة خلال سنوات

ملايين الدولارات كمساعدات للتنمية في سيناء، ولكن السلطات المصرية لم تقرر بعد ما إذا كانت ستقبلها أم لا.

لقد شكّل عدم الاستقرار في سيناء بالنسبة لحكومة حماس في غزة عنصراً إيجابياً وعنصراً سلبياً على حد سواء. فمنذ إغلاق حدود غزة من قبل "إسرائيل" في سنة 2007، اعتمد القطاع الصغير على شبكة معقدة من الأنفاق التي حفرت تحت حدود سيناء - غزة لتهرب السلع الأساسية، فضلاً عن الأسلحة، والتي يتم نقل معظمها إلى قطاع غزة عبر سيناء. وكما قال محلل أممي إسرائيلي، ما لا يسمح له بالتحرك فوق سطح الأرض سوف يجد طريقه تحتها.

إن الأنفاق على حدود غزة - مصر كانت موجودة على الأقل منذ الثمانينيات، ولكنها كانت تقتصر في معظمها على تهريب المنوعات مثل الكوكايين والحشيش. بعد سيطرة حماس على غزة والحصار الإسرائيلي في النصف الأخير من سنة 2007، توسّعت شبكة الأنفاق إلى حدّ كبير. وقد استخدمت حماس هذه الأنفاق لتهرب السلاح والمقاتلين للتدريب. ومع ذلك، فإن معظم ما يتم تهريبه إلى غزة عبر الأنفاق هو بضائع مدنية، بما في ذلك مواد البناء والسلع الاستهلاكية الأساسية التي هي نادرة أو غير متوفرة بسبب الحصار الذي تفرضه "إسرائيل".

في ذروتها التي بلغت في منتصف سنة 2010، تكونت شبكة الاتجار غير المشروع في غزة من ما يقارب ألف نفق تهريب، يتم من خلالها نقل أكثر من أربعة آلاف نوع من المنتجات المختلفة إلى غزة، سواء أكانت سلع استهلاكية أم سلع ممنوعة. ولكن الأمور تغيرت بعد حادثة أسطول الحرية في أيار/ مايو 2010، عندما داهمت القوات الخاصة الإسرائيلية سفينة تركية تحمل بضائع مدنية كانت متجهة إلى غزة وقتلت تسعة أشخاص على متنها. على إثر الانتقادات الواسعة التي أطلقتها تلك الحادثة، خففت "إسرائيل" من القيود المفروضة

على الواردات إلى غزة. ونتيجة لذلك، تم وضع 70-80% من أنفاق غزة خارج الخدمة. علاوة على ذلك، فإن حماس تفرض ضرائب على هذه الأنفاق، في حين أن "إسرائيل" تبدي بعض التسامح مع الأنفاق من أجل تخفيف بعض الضغط الاقتصادي على قطاع غزة (والضغوط الدبلوماسية على "إسرائيل")، مما يساعد حماس على تدعيم سيطرتها الاقتصادية والعسكرية على غزة ولكن مع تفكك الاقتصاد المشروع في القطاع. وما دامت هذه الشبكات قابلة للحياة مالياً، سوف تستمر في دعم شبكات التهريب والشبكات غير المشروعة في سيناء أيضاً.

إن الأولوية الفورية بالنسبة لحماس هي الحفاظ على قطاع غزة وتعزيز قبضتها عليه. بالحد الأدنى، يتطلب هذا تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان غزة. وبعد أن نجحت نسبياً في استعادة القانون والنظام، ركز نظام حماس الكثير من طاقاته على تحدي القيود المفروضة على غزة من الخارج، سواء من قبل "إسرائيل" أم من قبل مصر. نجحت حماس بدرجات متفاوتة، ولكن هدف حماس النهائي هو أن ترى نهاية لحصار غزة المستمر منذ ست سنوات وإعادة فتح حدود القطاع. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتسامح حماس كثيراً، وتشارك أحياناً، في الهجمات الصاروخية ضد "إسرائيل"، من أجل دعم صورتها "كمقاومة" ولتحدي الجهود لاحتوائها. هذا ما حدث في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، عندما هاجمت "إسرائيل" غزة لثمانية أيام محدثة خسائر فادحة في القطاع من الناحيتين العسكرية والبشرية. ولكن اتفاق وقف إطلاق النار الذي تلى الهجوم أسفر عن بعض التحسينات المحدودة، ولكن ملموسة، في نظام الحصار على غزة، مثل توسيع منطقة الصيد في غزة من ثلاثة إلى ستة أميال بحرية.

إن الطموحات السياسية لحماس تتجاوز غزة؛ في المدى القصير، تأمل حماس بأن تحكم بفعالية أكبر من غريمتها "حركة فتح" في الضفة الغربية،

وصولاً إلى الحلول مكانها. منذ تأسيسها في أواخر الثمانينيات، تطور موقف حماس تدريجياً من السعي لاستبدال القيادة الفلسطينية التقليدية، المتجسدة في البداية في منظمة التحرير الفلسطينية ومنذ سنة 1994 في السلطة الفلسطينية، إلى السعي للسيطرة على هذه المؤسسات. قادت هذه الأهداف حماس إلى اتخاذ قرار بالمشاركة في انتخابات السلطة الفلسطينية في سنة 2006 بعد أن كانت قد قاطعت كل الانتخابات السابقة. الآن، وضع قادة حماس أنظارهم على منظمة التحرير الفلسطينية، وهي المؤسسة التي بالكاد تعمل، ولكنها تشكل الإطار التقليدي للحركة الوطنية الفلسطينية. وعلى الرغم من أنها اليوم ليست أكثر من ظلٍ مقارنة بالماضي، ما تزال منظمة التحرير الفلسطينية العنوان القانوني والسياسي للقضية الفلسطينية، وهي المؤسسة المعترف بها عالمياً على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، سواء داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة أم خارجها.

إن هذه الشرعية الدولية هي ما ترغب به حماس. على الرغم من أن المواقف الدولية تجاه حماس قد تحسنت بعض الشيء في السنوات الأخيرة، فإن الحركة ما تزال منبوذة من قبل دول أوروبا الغربية وكذلك الولايات المتحدة، ناهيك عن "إسرائيل"، وهي تجد نفسها مرة أخرى في موقف دفاعي في المنطقة. ولكن، وبشكل عام، فإن النقاش داخل حماس لم يكن أبداً حول ما إذا كانت ستصل إلى السلطة ولكن متى وكيف، سواء في الفترة الانتقالية لتقاسم السلطة مع حركة فتح - عن طريق اتفاق المصالحة - أم ببساطة الانتظار حتى انهيار حركة فتح التي تراه حتمياً. في غياب عملية سلام ذات مصداقية وفي ظلّ الفوضى الدائمة في حركة فتح، خدمت استراتيجية حماس الأخيرة بشكل جيد. لكن سقوط الإخوان في مصر وعزلتها الإقليمية المتنامية قد يجبران حماس على إعادة تقييم خياراتها.

كان فقدان حماس لحلفائها من الإخوان في مصر وقعاً شديداً عليها. فلقد تمّ إغلاق حدود غزة مجدداً، فيما بدأت أنفاق التهريب، التي هي شريان الحياة لكل من اقتصاد غزة وحكم حماس، تتعرض لهجمات متزايدة من قبل قوات الأمن المصرية. وفي الوقت نفسه بدأ سكان غزة البالغ عددهم 1.7 مليون نسمة يشعرون باستياء متزايد مع زيادة القمع من قبل حماس وعدم وجود خطة طويلة الأجل لإنهاء محنتهم. ونتيجة لذلك، فإن المصالحة مع حركة فتح، بعد أن يمر وقع الصدمة من فقدان مرسي، قد يكون الآن خياراً أكثر جاذبية بالنسبة لحماس.

وعلاوة على ذلك، وفي حين أن حماس لا تسيطر على كامل حركة المرور في الأنفاق، فإن اعتمادها على الأنفاق كان قد بدأ يؤدي إلى نتائج عكسية. لدى غزة ثلاثة أضعاف عدد سكان سيناء (ولكن أقل من 1% من مساحة أراضيها)، وقد ساعدت تجارة التهريب القوية في غزة، بما في ذلك تدفق الأسلحة، وعود الربح السريع، بتغذية الاقتصاد غير المشروع في سيناء ولكنها أدت كذلك إلى زيادة العنف فيها. وقد دفع تزايد الهجمات قوات الأمن المصرية لاتخاذ إجراءات صارمة في الأشهر الأخيرة. فقامت قوات الأمن بإغراق عشرات الأنفاق على الحدود بين غزة وسيناء في كانون الثاني/يناير، وأغلقت معابر غزة الحدودية مع مصر في حزيران/يونيو. عقب الإطاحة بمرسي، تكتفت العمليات المصرية ضدّ الأنفاق والقيود الحدودية، مما أدى إلى نقص حاد في الوقود والضروريات الأساسية الأخرى في غزة. هذا، إلى جانب فقدان حماس لحلفائها من الإخوان في مصر، ما قد يحمل حماس على تجديد الهجمات الصاروخية على "إسرائيل".

على كلّ حال، فإن حماس حريصة على الحفاظ على صورتها "كمقاومة"، ولا سيّما أسلحتها وميليشياتها المسلحة. وذلك ليس فقط بسبب أن كثيراً من شرعيتها أتت من مواجهة "إسرائيل"، ولكن أيضاً لأنها ترغب في تجنب مصير حركة فتح في الضفة الغربية، التي تركها قرارها بالتعاون مع

”إسرائيل“ عرضة لاتهامها بأنها ”متعهّد لحساب إسرائيل“. حماس مصممة على تجنب ما تراه الأخطاء الأساسية لحركة فتح، التي وافقت على الاعتراف بـ”إسرائيل“، والتخلي عن الكفاح المسلح دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ومن أوجه الشبه مع السلطة الفلسطينية قيام حماس بشن الحملات الدورية ضدّ العناصر السلفية والجهادية الأكثر راديكالية في غزة، وهو ما يذكر بطريقة تعامل فتح مع حماس في الضفة الغربية. في حين أن تزايد الانتقادات الموجهة إلى حماس من جهات أكثر تطرفاً في سيناء وقطاع غزة، يشكل خطراً سياسياً على حماس، ويجعل من المرجح أن تعود حماس إلى العنف مجدداً.

وهذا يعني أموراً كثيرة، منها أن الشروط التي وضعتها اللجنة الرباعية Middle East Quartet، المؤلفة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، وهي أن تقوم حماس بإلقاء سلاحها والاعتراف بحق ”إسرائيل“ في الوجود والالتزام بالاتفاقات الموقعة، هي ببساطة غير واردة. فمطالبة حماس بنزع سلاحها من جانب واحد بينما تستمر ”إسرائيل“ في فرض الحقائق على أرض الواقع من خلال قوة السلاح، بما في ذلك الحصار المفروض على غزة والاحتلال في الضفة الغربية، سوف ينظر إليه من قبل معظم الفلسطينيين بمثابة الاستسلام. في الواقع، إن قادة حماس مقتنعون، وربما عن حق، أنه لولا سلاحهم، لم يكونوا لبيقوا على قيد الحياة كل هذه السنوات.

على الرغم من أن التطورات الأخيرة في مسرح سيناء وغزة وضعت حماس بشكل واضح في موقف دفاعي، فإن هذا لن يغير شيئاً من كون السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس لا سلطة لها في غزة. بُعيد هزيمة حماس لحركة فتح، التي يتزعمها عباس، في انتخابات سنة 2006، تمّ طرد قوات فتح من غزة من قبل حركة حماس في حزيران/ يونيو 2007. منذ ذلك الحين، يتوق عباس للعودة إلى غزة واستعادة مصداقيته؛ فمن دون دور حتى رمزي على الأقل

في غزة، لا يمكن لعباس أن يدعي حقاً بأنه يتحدث باسم جميع الفلسطينيين. في الحقيقة، إن كون غزة، لا الضفة الغربية، هي المحرك الرئيسي للأحداث على الجبهة الإسرائيلية الفلسطينية منذ ما يقرب من عقد من الزمان، بدءاً من "فك الارتباط" الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة في سنة 2005 حتى الحرب المصغرة في تشرين الثاني/نوفمبر بين حماس و"إسرائيل"، هذا الأمر قد فاقم من تهميش عباس والسلطة الفلسطينية بشكل أكبر.

على الرغم من كون غزة ما تزال بعيدة عن متناول عباس والسلطة الفلسطينية، فإن هذا لم يحميه من تداعيات الأحداث هناك. ومن المفارقة أن أحداثاً مثل عملية الرصاص المصبوب، وكارثة أسطول غزة، والجدل المحيط بتقرير غولدستون Goldstone حول الانتهاكات العسكرية في حرب غزة 2008-2009، وعملية عمود السحاب، والتي تعني حماس بشكل أساسي، قد ألحقت ضرراً بالغاً بعباس وفتح. ينطبق هذا أيضاً على الجولة الأخيرة من القتال في تشرين الثاني/نوفمبر 2012. ففي حين خرجت حماس من الصراع أضعف عسكرياً خرجت أقوى سياسياً، كاسبة احترام وتعاطف كل من الفلسطينيين والعرب في جميع أنحاء المنطقة، في حين قامت الأزمة بتسليط الضوء على عجز عباس وعدم أهميته المتزايدة.

على الرغم من أن سقوط الإخوان المسلمين في مصر قد حسّن أفاق عباس، فإن هذا قد لا يكون كافياً بالنظر إلى أن المسؤولية الملقاة على عاتق قيادة فتح أكبر بكثير من تلك الملقاة على عاتق نظام حماس في غزة. بمجرد أن عباس رئيس للسلطة الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، فهو ما يزال (على الأقل نظرياً) زعيم كل الفلسطينيين، بما في ذلك أولئك الموجودون في غزة وحتى في الشتات. وهكذا، في حين لا يتعيّن على حماس أن تفعل أكثر من البقاء على قيد الحياة في غزة والزعم بأنها يمكن أن تفعل ما هو أفضل لو كانت أكثر قوة، فإن قيادة عباس يجب أن تفعل أكثر من ذلك بكثير؛ إضافة

إلى تقديم تحسينات ملموسة في حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية، يتوجب على عباس أن يسعى لانتهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وإيجاد حلٍّ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. في الواقع، إن تدهور الأوضاع في غزة لا يعزز البتة من موقف عباس وفتح، كما يعتقد العديد من صانعي القرار الأمريكيين وبشكل خاطئ. على العكس، فإنه يعمل على إضعاف مكانة منظمة التحرير الفلسطينية في عيون الفلسطينيين. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن العكس هو بالتأكيد ليس صحيح؛ أي إن الفشل في الضفة الغربية لا يؤدي حماس، ولكن يساعدها في الغالب.

نظراً لارتباطها مع القضايا الأخرى، فإن أيّ حلٍّ لمشكلة سيناء ينطوي على إجراء مفاضلات. فالمصالح المصرية والفلسطينية والإسرائيلية هي جميعاً معنية، وبطبيعة الحال، فإن المسلحين في سيناء أيضاً سوف يكون لهم كلمتهم. الخيارات المختلفة تتطلب العمل أكثر مع حماس من أجل حلّ المشكلة، وتشجيع الفلسطينيين ككل لاتخاذ إجراءات من خلال اتفاق الوحدة، وتوفير المزيد من الحوافز لمصر لتمكنها من التصرف.

أحد الاحتمالات لحل مشكلة سيناء هي العمل من خلال حماس وغزة. ولكن هل يمكن فعلاً أن يتم ذلك؟ إن حماس الآن على مفترق طرق، متمسكة بـ”المقاومة“ بينما هي تحاول الحصول على الاعتراف بها كلاعب سياسي ذي مصداقية وكحكومة شرعية. ويمكن زيادة منسوب التناقض بين هذين الهدفين من خلال السماح لحماس بكسب مزيد من المصداقية والشرعية والاعتراف بها دبلوماسياً، بالإضافة إلى السعي لتحسين الاقتصاد في غزة في مقابل نبذ العنف. إن حماس لن تعترف بـ”إسرائيل“ أو تلقي سلاحها، لكنها ستوقف هجماتها وستستخدم نفوذها لمنع الآخرين من القيام بأعمال العنف، سواء في غزة أم من خلال شبكاتهما في سيناء.

يكتنف هذا النهج خطران أساسيان: واحد واضح، والآخر خفي. الخطر الواضح هو أن حماس قد لا تجنح نحو الاعتدال. وبالتالي، يمكنها أن تستخدم أيّ فترة هدوء لتسليح نفسها بشكل أفضل ولتزيد من قوتها العسكرية. ولكن إن مثل هذا النهج قد يعرض المكاسب الدبلوماسية التي حققتها حماس في السنوات الأخيرة للخطر، وقد يؤدي إلى انخفاض شعبيتها بين الفلسطينيين العاديين. في أيّ حال، فإن التوازن العسكري بين حماس و"إسرائيل" ما يزال لصالح "إسرائيل" بشكل ساحق.

الخطر الخفي هو أن ينجح هذا النهج في حمل حماس على إعطاء الأفضلية للسياسة على العنف، ومن خلال القيام بذلك، يساعد هذا حماس على أن تحل محل قيادة عباس في الضفة الغربية بطريقة أكثر صدامية ولكن أقل عنفاً. في هذه الحالة، فإن النتيجة ستكون نشوء إدارة فلسطينية تقودها حماس، التي سيكون من المرجح أن تكون قيادتها أقل اهتماماً بالسلام وأكثر عداء لـ"إسرائيل".

الطريقة الأخرى، وربما الطريقة الوحيدة لتخفيف هذه المخاطر، هي الضغط من أجل "تطبيع" حماس بحزم في إطار المصالحة الفلسطينية، التي تمّ الاتفاق على خطوطها العريضة بين حركتي فتح وحماس وفصائل فلسطينية أخرى في نيسان/ أبريل 2011. ويدعو الاتفاق، الذي تمّ تأكيده وتوسيعه في اتفاقات لاحقة، لتشكيل حكومة مؤقتة تتألف من المستقلين والتكنوقراط الذين لا ينتمون إلى فتح أو حماس، ولكنهم يحظون بقبول كلا الطرفين، وبالتالي يتم تجنب المقاطعة الأمريكية والدولية في التعامل مع أعضاء حماس. بالإضافة إلى ذلك، فإن إعطاء حماس دوراً رسمياً في السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية يمنحها ما تسعى حثيثاً إليه، أي الاعتراف والشرعية الدولية، ولكن بطريقة مشروطة وخاضعة للرقابة على حدّ سواء. تتضمن هذه الصفقة أيضاً، بشكل ربما غير معلن، وقف إطلاق النار بين حماس و"إسرائيل".

وقبول حماس الضمني بتفويض عباس للتفاوض مع "إسرائيل" وسيعد هذا مكسباً هائلاً بالنسبة لـ"إسرائيل".

كلّ هذا ما يزال نظرياً، فتنفيذ اتفاق الوحدة الفلسطينية دونه الكثير من العقبات من قبل كلّ من حماس وفتح، إذ يبدو بأنّ كلاّ منهما يعتقد بأنه يمكن أن ينتظر أكثر من الطرف الآخر لحين مجيء ظروف أكثر ملاءمة. كما تعزّز الجمود الخلافات الداخلية بشأن مصير "مليشيات" حماس في غزة، ومسألة التعاون الأمني بين فتح و"إسرائيل" في الضفة الغربية، على الرغم من أن هذه العقبات قد لا تكون مستعصية على الحل. أن تكون منظمة تحرير فلسطينية أوسع تمثيلاً، هذا الأمر قد يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق مع "إسرائيل"، إلا أن مثل هذا الاتفاق، في حال التوصل إليه، سيكون أكثر مصداقية وديمومة. وعلى العكس، فإن أيّ اتفاق توقعه قيادة فلسطينية فاقدة للمصداقية وضعيفة ليس من المرجح أن يصمد، ويمكن لحماس وغيرها من المعارضين تقويضه إن أرادوا.

إذا كان احتمال المشاركة في (وربما في نهاية المطاف السيطرة على) المؤسسات الفلسطينية الرسمية ليس كافياً لإغراء حماس، فإن وقائع عملية أكثر إلحاحاً قد تفعل فعلها. وكما ذكر سابقاً، ما يزال الحصار المفروض على غزة يشكل تحدياً على حدودها من الجانبين المصري والإسرائيلي. وبما أنه لا "إسرائيل" ولا مصر تثقان بحماس لحراسة الحدود، سوف تتطلب إعادة فتح المعابر الحدودية في غزة عودة السلطة الفلسطينية بقيادة عباس إلى القطاع. ولكن، بما أن عباس تعهد بعدم العودة إلى غزة "على ظهر دبابة إسرائيلية"، لا توجد وسيلة واقعية للسلطة الفلسطينية بالعودة إلى غزة دون إذن حماس، وهو الأمر الذي يمكن فقط أن يحدث في سياق المصالحة الداخلية. وفي الوقت نفسه، فإن الفراغ الأمني الحالي في سيناء، والذي كشف ضعف حماس، خاصة اتجاه مصر، يعطي فرصة لعباس الذي يحرص على استغلالها. بالفعل، وأما

بالنسبة إلى الضربة التي تلقتها حماس بسبب الأحداث في مصر، قد تكون هذه اللحظة الأنسب للدفع نحو المصالحة بشروط أكثر مواتاة لعباس وفتح. بموازاة ذلك، يمكن القيام بالمزيد من الجانب المصري من الحدود أيضاً. فالقيود المفروضة على قدرة مصر على نشر قوات في سيناء، الواردة في البنود الأمنية في اتفاقات كامب ديفيد Camp David Accords، تحدد عدد وعتاد القوات المسموح للمصريين بنشرها هناك. وتعدُّ مثل هذه القيود بنظر مختلف الأطراف، مثل الجيش المصري والقوى الإسلامية والقوى العلمانية، إهانة للسيادة المصرية والعزة الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإنه كثيراً ما يستشهد بهذه القيود على أنها تمثل تحدياً خطيراً لقدرة مصر على التعامل بفعالية مع التهديدات المتزايدة في سيناء. على الرغم من أن "إسرائيل" قد قاومت فكرة إجراء تغييرات رسمية في المعاهدة، قامت في عدة مناسبات بالسماح لمصر بزيادة الانتشار المسلح في المناطق المحاذية لقطاع غزة، سواء من خلال اتفاقات منفصلة (مثل تلك التي أبرمت بعد "فك الارتباط" الإسرائيلي من غزة سنة 2005) أم بالتعامل مع كل حالة على حدة.

يقول الإسرائيليون إن عديد القوات المسموح به في المعاهدة الحالية كافٍ لإنهاء الاضطرابات في سيناء، وإنه عندما لا تكون كافية، فستسمح "إسرائيل" بتعزيزات على أساس كل حالة على حدة. ولكن هذا لا يقدم سوى حلاً تقنياً لما هو في الأساس مشكلة سياسية. كما من شأن هذا الحل أن يترك الحكومة والجيش المصري عرضة لاتهامهم بالتبعية لـ "إسرائيل". إذن، إذا ما لم تتمكن مصر من أن تجد بعض الغطاء السياسي وتصوير الحملة كجزء من اتفاق أشمل تنتزع من خلاله تنازلات من "إسرائيل"، سيكون من الصعب سياسياً أن تحشد القوات اللازمة لفترة طويلة من الزمن.

وللولايات المتحدة أيضاً مصالح في سيناء، أبعد من رغبة أمريكا في أن ترى حلفاءها لا يعانون من العنف ولديهم حكومات فعالة بشكل عام. كانت عودة شبه جزيرة سيناء إلى السيادة المصرية أمراً أساسياً لنجاح معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بوساطة أمريكية، والتي بدورها شكلت حجر الزاوية في سياسة أمريكا الدبلوماسية والأمنية في المنطقة لأكثر من ثلاثة عقود. هذا وتعاودي بعض الجماعات الإرهابية في سيناء ليس فقط "إسرائيل" والحكومة المصرية ولكن أيضاً الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الاستقرار في سيناء والحركات الراديكالية هناك هي مصادر محتملة للاضطرابات في مصر التي يمكن أن تزيد من تعقيد عملية الانتقال الديمقراطي المضطربة أصلاً في البلاد. الأهم من ذلك، تريد الولايات المتحدة منع أيّ تجدد للصراع بين "إسرائيل" ومصر، حتى إن لم يرقَ ذلك إلى مستوى الحرب. إن مثل هذا الصدام قد يضع الولايات المتحدة في موقف صعب ما بين أقرب حلفائها في الشرق الأوسط وبين أكبر بلد عربي على صعيد السكان وأكثر بلد عربي تأثيراً - وحيث أن عملية الانتقال فيه قد تؤثر على الآخرين في المنطقة التي تمر بمرحلة انتقالية أيضاً. ومن شأن هكذا اشتباك أن يضع التحالف بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" في دائرة الضوء، مما قد يؤدي إلى المزيد من التضعف في صورة واشنطن لدى الكثيرين من المصريين والعرب بشكل عام.

يمكن للولايات المتحدة أن تلعب دوراً مهماً في المساعدة على الحد من حالة عدم الاستقرار النابعة من سيناء. هكذا دور يتطلب يقظة مستمرة في المنطقة لمنع أيّ اضطرابات من سيناء وتحولها إلى صراع أوسع نطاقاً من شأنه أن يعكر العلاقات المصرية الإسرائيلية. يمكن للولايات المتحدة أيضاً أن تشجع "إسرائيل" على القبول بإعادة التفاوض على بعض البنود في ملحقات اتفاقات كامب ديفيد. وكما نوقش أعلاه، فإن المعاهدة نفسها ليست عقبة كبيرة بالنسبة للجهود الأمنية المصرية في سيناء. ولكن، إن منح الحكومة

المصرية والجيش المصري "فوزاً" سياسياً، قد يزيد من دعم رغبة وقدرة المصريين على اتخاذ إجراءات صارمة.

كما يمكن للولايات المتحدة أيضاً أن تشجّع "إسرائيل" على استكشاف الخيارات مع حماس بشكل لا يصل إلى عقد صفقة شاملة بين الجانبين، ولكن بطريقة تقلل من خطر حدوث العنف وتقلل من استخدام حماس لسياء كمتنافس لشبكات غير المشروعة. إن الاستقرار في سىناء أمر حيوي لأن "إسرائيل" والعلاقات مع مصر. وبما أن مصير سىناء وثيق الصلة مع مصير غزة، فإن الحد من الحصار المفروض على غزة سوف يحتاج أيضاً ليكون على جدول الأعمال إذا كانت حماس قادرة على تقديم مزيد من التنازلات بما يتعلق بوقف التهريب.

وأخيراً، في المدى الطويل، ينبغي لسياسة الولايات المتحدة تجاه مصر أن تشمل أيضاً على الدعم لمبادرات حول الحكم والتنمية في سىناء. إن مثل هذه الخطوات لن تؤتي ثمارها إلا على المدى الطويل، لكنها ستجعل أيّ ترتيبات ثنائية قادرة على الصمود لفترة أطول.

دانيال بايمان هو أستاذ في جامعة جورج تاون Georgetown University ومدير الأبحاث في مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينجز Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution. خالد الجندي هو زميل في مركز سابان وشغل سابقاً منصب مستشار للقيادة الفلسطينية في رام الله. يمكن متابعتها على تويتر على @dbyman و@elgindy.

تأتي هذه الترجمة في وقت تُعدّ حالة عدم الاستقرار المتزايدة في شبه جزيرة سيناء في مصر واحدة من أبرز بؤر الأزمات في العالم العربي. فهي أزمة لها انعكاساتها على "إسرائيل"، ومصر، وقطاع غزة، والسلطة الفلسطينية في رام الله...؛ كما أنه لها أثرها على مسارات التسوية السلمية والمصالحة الوطنية الفلسطينية، وعلى مستقبل الانقلاب العسكري في مصر... . أما الولايات المتحدة فهي لاعب رئيسي في الضغط على الأطراف المختلفة لنزع فتيل الصدامات، أو الزيادة من حدتها، بالإضافة إلى قدرتها على توجيه مسار الأحداث بما يصب في مصلحتها ومصلحة حليفها "إسرائيل".

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في كونها تعكس وجهة نظر غربية متخصصة تجاه شبه جزيرة سيناء، وتحاول أن تقدم لصانع القرار في الولايات المتحدة العديد من الحلول التي قد تنزع من فتيل الأزمة في سيناء، كما أنها تشرح للقارئ منافع ومخاطر تلك الحلول مع احتمالات ردود الفعل اتجاهها.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

